محاضرات مقياس الحوكمة وأخلاقيات المهنة

الأستاذة عجوز فاطنة

السنة 3 علم اجتماع

المحاضرة 5

1. المكونات الرئيسية للحكم الرشيد

1.1. إحلال الديمقراطية

2.1. الأنظمة الانتخابية

المكونات الرئيسية للحكم الرشيد:

1. إحلال الديمقراطية:

1.1. مفهوم الديمقراطية:

يعرف محمد **عابد الجابري الديمقراطية** بأنها " ضرورة قومية ووطنية وقطرية لأنها الوسيلة الوحيدة التي بإمكانها أن تحقق الاندماج القومي على صعيد القرية والمدينة والقطر والوطن العربي ككل "

و يعرف **جوزيف شامبيتر** الديمقراطية بقوله: " هي آلية لاختيار القيادة السياسية فالمواطنون يعطون فرصة الاختيار بين قادة سياسيين أنداد يتنافسون للحصول على أصواتهم وما بين دورة انتخابية وأخرى يتخذ رجال السياسة القرارات وفي الانتخابات المقبلة يستطيع المواطنون استبدال المسؤولين الذين انتخبوهم "

وهناك **تعريف كلاسيكي للديمقراطية بأنها:** حكم الشعب، أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب وتحكم أيضا باسم الشعب، والشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه.

وعليه فإنه تضح لنا مدى شمولية الديمقراطية كمفهوم يستوفي الممارسة لمختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بل وله دور في تنظيم العلاقات. فالديمقراطية ليست مجرد نصوص وأشكالا أي ليست المجالس واستفتاءات 99 فالمائة كما أنها ليست صورة واحدة أو ثابتة فهي تختلف من مكان إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى لكن جوهرها السياسي الآن يتلخص في دور الفرد والمجتمع معا في في

الحرية والمساواة، والحق في التعبير والمشاركة والحق في اختيار شكل النظام ورموزه، والحق أخيرا في تعديله أو تغييره.

2.1. الحكم الراشد وحقيقة الممارسة الديمقراطية:

إن **الحكم الراشد عادة ما يكون ملازما لمفهوم الديمقراطية** في ضوء التحولات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وتلازم المصطلحان معا بصيغة جديدة للحكم – الديمقراطية والحكم الراشد-." بل ومن الثابت أن هناك **علاقة وطيدة بين الحكم الراشد والديمقراطية**، يبقى الآن تحديد طبيعة هذه العلاقة فقط، هل هي تكاملية أم ترابطية أم تباينية؟ إذا كان الحكم الراشد هو الأسلوب الذي تشخص الحكومات والمواطنون بواسطته القيم والاحتياجات. وحل تلك المشاكل بالتسيير الفعال معا، وذلك بتطبيق وغدارة الموارد المتوفرة بكل شفافية وتحمل كل طرف مسؤولياته كاملة من أجل الحصول على نتائج متوقعة ومقبولة مع الأخذ بعين الاعتبار كل الخصوصيات الممكنة وأن هذا الأسلوب يفرض إقامة جو يعلو فيه القانون وتحترم فيه حقوق الإنسان مع إمكانية مراقبة مؤسساته وهنا ينظر إلى الحكم الراشد على أنه احد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، وتحتاج إليها التنمية لتكون أكثر فعالية وايجابية، والحكم الراشد يعبر عنه أحبانا بالحكم الصالح إلا أن الوظيفة والمعنى هي ذاتها الصلاح أو الرشد أو الرشيد.

وعليه إن الحكم الراشد من هذا المنطلق يشترط إقامة حكومة ذات مشروعية تسعى من أجل تقوية مبدأ الفصل بين السلطات (التباين السلطوي)، لتفعيل ميكانيزمات مراقبة المؤسسات وتطوير وتعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من تطبيق القوانين غير أن تجسيد هذا المبدأ يتطلب إدخال إصلاحات مؤسساتية وتربوية لتعزيز القدرة التسييرية والتخطيطية للسلطة التنفيذية وكذا ديناميكية المجتمع المدني واحترام حق المعارضة الأقلية داخل البرلمان وخارجه. ثم إن فعالية القرارات ونجاع السياسات والبرامج تتوقف على مدى المشاركة الفعلية للمواطنين في عملية التنمية ورصد وإعداد سياساتها، غير أن تحقيق هذه المشاركة يتطلب من السلطة العمومية وكذا جميع الفاعلين في مجالات التنمية أن تأخذ بعين الاعتبار كل الجوانب والعوامل الداخلية التي تساعد على تجسيد الحكم الراشد، وذلك بتدعيم وتعزيز روح المبادرة وتفعيل الشفافية وتجسيد مبدأ المحاسبة أي تقديم المسؤولين حصيلة أعمالهم للمواطنين والتي تحدد من خلال طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم

وانطلاقا من العناصر التي يحتويها الحكم الراشد كمفهوم وآلية للحكم الرشيد الصالح يتضح لنا مدى ارتباطه بالديمقراطية بشكل متكامل ومترابط في تحقيق التنمية وذلك من خلال مشاركة المواطنين بما يساهم في فعالية القرارات وتجسيد روح الحكم الراشد في مختلف السياسات والبرامج المسطرة.

2. الأنظمة الانتخابية:

1.2. مفهوم النظام الانتخابي:

يعرف النظام الانتخابي بأنه " قواعد فنية، القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخاب، أو هو مجموع الأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين" يوضح هذا النظام آلية العملية الانتخابية بمعنى يوضح عملية الاقتراع والتنافس بين المرشحين وعملية الفرز وهناك عشرات النظم الانتخابية التي قد تختلف عن بعضها اختلافا كبيرا أو صغيرا.

تعمل النظم الانتخابية في مفهومها الأساسي على ترجمة الأصوات المدلى بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد نيابية يفوز بها الأحزاب والمرشحون، وتنحصر المتغيرات الأساسية في ثلاثة هي:

1. **التعددية الأغلبية**

2. النظام النسبي

3. النظام المختلط أو غيرها من النظم إضافة إلى المعادلة الرياضية المستخدمة لحساب تخصيص المقاعد.

النظام الانتخابي يعرفه دافيد فاريل بأنه: " النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل منصب معينة". وهنا يؤكد فاريل على الطريقة العملية ومجمل القواعد التي يتم من خلالها تنظيم الحملات الانتخابية وتسييرها بشكل محكم.

ويحرص بذلك **دافيد فاريل** على " التمييز بين النظام الانتخابي والقوانين الانتخابية حيث أن هذه الأخيرة هي مجموعة القواعد المنظمة للعملية الانتخابية بدءا من الدعوة إلى للانتخاب مرورا بتقديم طلبات الترشح وتنظيم الحملات الانتخابية ومرحلة الاقتراع ذاتها وحتى مرحلة حساب الأصوات إلا أن أي من هذه القواعد يحدد طريقة حساب الأصوات والكيفية التي تحدد الفائز والخاسر وهنا يكمن النظام الانتخابي "

2.2. تصنيف النظم الانتخابية:

1.2.2.نظام الأغلبية: ويعني أن الفوز يكون من نصيب من يحصل على أعلى الأصوات.

نظام الأغلبية: مما يعني أن من يحصل (أو يحصلوا) على أصوات أعلى يفوز (أو يفوزون) بالمقعد أو المقاعد المتوفرة. ويعد نظام الأغلبية أقدم النظم الانتخابية وأبسطها وطبقا لهذا النمط فإن المرشح الفائز هو الذي يحصل على أغلبية أصوات الدائرة، وتجوز هذه الطريقة في نظام الانتخاب الفردي حيث تنتخب الدائرة نائبا واحدا، هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات كما يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة في نظام

الانتخاب بالقائمة وتفوز القائمة التي تحصل على أغلبية الأصوات وهنا الأغلبية المطلقة والتي يشترط فيها فوز المرشح أو القائمة. ويحتوي هذه النوع من النظام على مجموعة أشكال من الأنظمة نوجزها في ما يلي:

أ. نظام الفائز الأول: أو الصوت الواحد في دائرة فردية، في هذا النظام ينزل المرشحون بشكل فردي في دائرة مقعد واحد وللناخب صوت واحد، يفوز صاحب أعلى الأصوات، وتعد بريطانيا مثالا تقليديا على هذا النظام.

ب. الكتلة الفائزة: ينزل المرشحون في مجموعة (كتلة) مغلقة بعدد مقاعد الدائرة وللناخب صوت واحد يعطيه لأحد الكتل، وتفوز الكتلة صاحبة أعلى الأصوات بجميع المقاعد يطبق هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما يقوم ممثلو الولايات في المجتمع الانتخابي باختيار الرئيس للولايات المتحدة ولكل ولاية عدد من الممثلين يتناسب مع حجمها، وينزل المرشحون قوائم كل واحدة بعدد مقاعد الولاية وتتبع كل قائمة غالبا أحد المرشحين لرئاسة البلاد والقائمة التي تحصل على أصوات أعلى تفوز بجميع مقاعد الولاية.

ث. نظام الجولتين: يتم التنافس في دوائر فردية لكل دائرة مقعد واحد ولا يفوز إلا من يحصل على الأغلبية المطلقة من الأصوات وهذا الفوز لا يحدث غالبا من أول جولة فتعاد الانتخابات بين أعلى اثنين تشتهر فرنسا بتطبيق هذا النظام كما ويتم العمل به في الأردن عند انتخاب بعض نقباء النقابات المهنية.

ث. أشكال أخرى تتمثل في:

***عدة أصوات للناخب في دائرة متعددة المقاعد:** يكون لكل دائرة عدد من المقاعد حسب حجمها ويحق للناخب أن يختار من يشاء من المرشحين وينجح أصحاب أعلى الأصوات على التوالي وهناك بعض حالات يمكن من خلالها تحديد الأصوات بأقل من عدد المقاعد ويطلق على هذا الأسلوب بالقوائم الحرة حيث يمكن للمرشحين النزول في قائمة لكن الناخب ليس ملزما بها فقد يختار منها مرشحا واحدا أو أكثر و يختار من قوائم أخرى.

***الصوت الواحد في دائرة متعدد المقاعد:** يكون لكل دائرة عدد من المقاعد تناسب حجمها، ويحق للناخب اختيار مرشح واحد فقط الأسلوب رغم قربه من نظام الأغلبية إلا انه قريب من حيث النتائج من نظام التمثيل النسبي.

2.2.2. **نظام التمثيل النسبي:** ويعني أن توزع المناصب التناسب مع نسبة الأصوات.

نظام التمثيل النسبي: جرى تصميم نظم التمثيل النسبي على وجه التحديد لترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة ويتطلب تنفيذ نظم التمثيل النسبي وجود دوائر انتخابية تعددية إذ لا يمكن توزيع المقعد الواحد نسبيا.

ظهر نظام التمثيل النسبي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لتحقيق عدالة أكثر وتمكين جميع المرشحين من الحصول على تمثيل عادل نسبة للمقاعد الانتخابية سواء أكان للبرلمان أو للهيئات المنتخبة الأخرى، ولما كان النظام الحزبي قد تكرس في أوروبا واشتدت المنافسة بين الأحزاب السياسية في الانتخابات كان نظام الأغلبية يحتمل أن يحصل على حزب واحد على معظم أو جميع المقاعد بنسبة أصوات أقل بكثير، لو حقق مثلا حزب في جميع الدوائر أغلبية 30 بالمائة من الأصوات وحصلت بقية الأحزاب على أصوات أقل من هذه النسبة فينجح هذا الحزب في الحصول على جميع المقاعد بينما يحول نظام التمثيل النسبي نسبة كل قائمة من الأصوات إلى حصة مساوية.

3.2.2. النظم المختلطة: ويعني أن توزع على أساس الاستفادة من المزايا الإيجابية.

وتقوم **النظم الانتخابية المختلطة** على أساس الاستفادة من المزايا الايجابية الموجودة في كل من نظم التعددية الأغلبية والتمثيل النسبي، ففي النظام المختلط نظامان انتخابيان يستخدمان صيغة مختلفة عن بعضهما البعض ويعملان بشكل متواز، ويجري الإدلاء بالأصوات من قبل نفس الناخبين والمساهمة في انتخاب الممثلين وفقا لكلا النظامين، وأحد هذين النظامين هو نظام التعددية الأغلبية (وغالبا ما يكون نظام الفائز الأول)، والآخر هو نظام القائمة النسبية.

يندرج نظام النسبية المختلطة ضمن النظم الانتخابية المختلطة حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب الممثلين بموجب نظامين انتخابين مختلفين أحدهما:

- ✓ **نظام القائمة النسبية، والآخر أحد نظم التعددية الأغلبية عادة:** حيث تعمل نتائج النظام النسبي على تعويض الخلل الحاصل في نسبية النتائج المنبثقة من نظام التعددية/ الأغلبية.
- ✓ **أما النظام المتوازي:** فهو أحد نظم الانتخاب المختلطة حيث تستخدم أصوات الناخبين لانتخاب ممثليهم عبر نظامين انتخابين مختلفين، أحدها نظام القائمة النسبية والآخر عادة ما يكون أحد نظم الأغلبية، وحيث لا علاقة لنتائج كل من النظامين بنتائج الآخر إذ لا تؤخذ نتائج أي منهما بعين الاعتبار في احتساب نتائج النظام الآخر.

وبينما يسفر نظام النسبية المختلطة عن نتائج نسبية بشكل عام عادة ما يسفر النظام المتوازي عن نتائج لا تحقق سوى نسبية متوسطة المدى بين ما ينتج عن نظم الأغلبية ونظم التمثيل النسبي بشكل عام.